Publication:	Al Ghad	Circulation:	60,000
Date:	14 Dec 2010	Issue Number:	2292
Page Number:	2 ب	Section:	سوق ومال

في العام المقبل

ضحى عبد الخالق*

لقد أثلجت صدورنا الإشارة الواضحة التي جاءت في خطاب العرش بضرورة الاهتمام بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولأهمية بقاء الأردن رائداً إقليميا في هذا المجال. وفي الخطاب إشارات لقطاعات ذات صلة مثل القضاء الذي وجب تمكينه لمواكبة تحديات التعاملات الالكترونية الجديدة بين مواطني القرن الواحد والعشرين.

وهناك إشارة أخرى مهمة إلى قطاع التعليم وهو الذي يتطوّر بتسارع في عالم تكنولوجيا يعتمد على العلوم الدقيقة والتي يتوقع السوق الحصول عليها من قطاع التعليم كي يتمكن بدوره من المنافسة.

وعلمنا أيضاً بتخصيص نسبة من ميزانية الدولة للعام الجديد للمضي في الإنفاق العام في تكنولوجيا المعلومات ضمن وزارة مستقرة نسبيا يبدو أنها أصبحت تتجه إلى صنع الخطط والإستراتيجيات بينما يقوم مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني بتنفيذ المشاريع الجارية ضمن علاقة شراكة مع القطاع الخاص.

بداية جيدة جدا لعام جديد لكنها تأتي مع تحديات أساسية أولها في تأثر شركات القطاع غير القابل للإنكار بتداعيات الأزمة المالية التي أنقصت من السيولة وبعض من الطلب على البرمجيات، ما أدى إلى تباطؤ في عمليات الصناعة البرمجية والتصدير ومعها القيم المضافة إلى البلاد.

والظاهرة الثانية تقبع في انتظار الشركات لتبلور نتائج الجهود المضنية التي بذلت مع الشكر الموصول، من قبل المعنيين في الشأن الضريبي لكي تتمكن الشركات الأردنية من قطف ثمار تخفيف العبء الضريبي عليها بإعادة التوظيف وبالتوسّع.

وفي ملفّات أخرى ذات صلة كالبحث العلمي والتطوير، فيبدو أن الحكومة قد قرّرت أن تتبنى دورا أكثر إيجابية.

ونتوقّع هنا من الحكومة تقديم آليات من شأنها تسريع الطلب المحلّي الرسمي على مشاريع التكنولوجيا ودعوة الشركات المحلية لتنفيذها.

وبالنسبة للعلاقة مع الموضوع الأكاديمي، فالدراسات تشير إلى أنّ شركات القطاع تفضّل توظيف خريجي الجامعات الحكومية عن خريجي الجامعات الخاصة، وتلك مفارقة مهمّة بالوقت الذي تمّ فيه رفع قانون مؤقت إلى مجلس النواب لإنشاء أكاديمية عليا للتعليم التقني، ومنها سيتمكّن القطاع من الحصول على شريحة مهمّة من العمالة اللازمة.

في العام المقبل لا بد أن نسير قدماً في عملية صناعة الأموال من الأفكار، ومن جلب المستثمرين إلى مشاريع القطاع ضمن خطة محكمة لجمع رؤوس أموال في وحدات اقتصادية أكبر تكون قادرة على تحويل الشركات الأردنية إلى شركات عالمية.

ما بين وزارة البرق والبريد والهاتف وعام 2010 سنوات طويلة مضت لا تتسلّل بيننا بل تسرع فينا باتجاه عالم جديد لا بدّ أن يقوم به القطاع الخاص من قيادة عملية التطوير. وتشير الدراسات بأن أكثر من 70 ٪ من الهواتف المحمولة في العالم ستكون مرتبطة بالإنترنت بحلول عام 2015، وهذا حدث مهم وخطير للأردن يستحق الفحص والدراسة. وعلى الدولة تكثيف الجهود التي من شأنها زيادة انتشار الإنترنت في الأرياف والمحافظات وخفض الأسعار ونشر التجارة الإلكترونية لتقلّ بذلك فجوة رقمية محتملة الحدوث في بلدنا الواحد.

ما بعد الهاتف الثابت لكل منزل آخر نقال لكل مواطن. سيصبح من الممكن المطالبة بكمبيوتر وإنترنت لكل مواطن لعل في ذلك الوصل اتصال جديد وإنتاجية واقعية ثبنى على مبدأ تكافؤ الفرص في البلاد، وكل عام وأنتم بخير.

*خبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات